

1. النموذج التنموي الاماراتي :

تطرح دولة الامارات نموذجا تنمويا فريدا لامتزاج التنمية المستدامة والحكم الراشد والتقدم التكنولوجي والتضامن المجتمعي في ظل تكامل قيم الاصالاة التراثية، حيث يشير الواقع الاقتصادي، بأنها قد حققت تنمية اقتصادية واجتماعية رائدة وفريدة من نوعها على المستوى العالمي، إذ استفادت من الموارد المالية النفطية (بعد اكتشاف النفط) والذي يعد المصدر الرئيس لعملية التمويل، لتنتهج بعد ذلك استراتيجيات متنوعة، منها سياسة التنويع الاقتصادي منطلقا إلى تغيير الهيكل الاقتصادي أحادي الجانب، ولتحقق بعدها نجاحات باهرة في تنوع مصادر الدخل القومي، إذ يعزى ذلك إلى السياسة الاقتصادية الناجحة ، التي لم تقف عند هذا الجانب، بل حولت من اقتصاد ما بعد النفط، إلى الاقتصاد المبني على المعرفة .

وبذلك اصبحت الامارات تنصدر مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية وبيئة الاستثمار والخدمات العامة والتطور التكنولوجي ورضا المواطنين، وهو ما يؤكد تبلور نموذج صاعد تسعى دول عديدة لمحاكاته والافادة منه.

1.1 دولة الامارات العربية المتحدة... الابعاد والمؤشرات التنموية

بدأت خطط التنمية في دولة الامارات مبكرا منذ أواسط الستينات عندما أقدم مجلس الإمارات المتصالحة (الامارات العربية المتحدة)، حاليا وكانت تضم اضافة للأمارات السبعة كلا من قطر والبحرين - على إنشاء العديد من اللجان والهيئات التي أسند إليها مهمة القيام بمشاريع تنموية على مستوى الإمارات في شتى مجالات الحياة ، وجاء صندوق التطوير في العام 1965م ليؤكد بداية مرحلة جديدة من مراحل التنمية وقد ساهم ظهور النفط في التعجيل بتنفيذ العديد من المشاريع التنموية محدثا ثورة عمرانية كبيرة وتحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية هائلة مرّ بها مجتمع الإمارات نتيجة لاكتشافه والاستفادة من عوائده.

وما لاشك فيه أن قيام دولة الاتحاد مع مطلع السبعينات دفع بالمشاريع التنموية إلى الأمام بقوة في مختلف المجالات، التي شملت التعليم والصحة والإعلام والثقافة والعمران وأيضا التجارة والصناعة

والزراعة والبنى التحتية، وكذلك الرعاية الاجتماعية ومشاريع الإسكان وبناء المؤسسات السياسية والاهتمام بقضية المرأة .

وفي غضون سنوات قلائل تحولت الإمارات العربية المتحدة إلى دولة عصرية مزدهرة، ولم تكن الإمارات العربية المتحدة قبل تأسيس الدولة سوى صحراء قاحلة تناثرت في أرجائها تجمعات سكانية لم توفر لها مقومات كافية للعيش، فاعتمدت على البحر وما يوفره من قوت، وعلى الرعي والثروة الحيوانية من الصحراء ، فكانت الانطلاقة من الصفر .

وقد كان الفضل في هذه القفزة التنموية الكبيرة إلى الشيخ (زايد بن سلطان آل نهيان) في تحقيق نهضة شاملة في كل الميادين، ولا تزال تسير على النهج نفسه في عهد خلفه الشيخ (خليفة بن زايد آل نهيان) رئيس الدولة بشكل متسارع يواكب تطورات العصر، وتخطت التنمية حدود البناء العمراني الظاهر ليصل إلى قلب الإنسان وعقله ليخلق مجتمعاً متماسكاً مجتمع المعرفة.

2.1 فلسفة النموذج الاماراتي:

ركزت الفلسفة التنموية الاماراتية على نقاط أساسية ساهمت بصفة أكيدة وعاجلة في تطورها في العديد من المجالات وهي : المعرفة، الابتكار، التنمية المستدامة والتنافسية كقيم أولية وهامة في الاستراتيجية التنموية التي اتبعتها وهذا لتحقيق أولويات استراتيجية وهي :

- ✓ بناء اقتصاد معرفي تنافسي وبيئة مستدامة.
- ✓ التركيز على البنية التحتية المتكاملة.
- ✓ توفير نظام الرعاية الصحية بمعايير عالمية ومجتمع امن وقضاء عادل ونظام تعليمي رفيع المستوى.
- ✓ الاستثمار في الاقتصاد الاخضر.
- ✓ الاعتماد على استراتيجية تنويع الدخل.
- ✓ تنمية السياحة المحلية.
- ✓ بناء مجتمع متلاحم محافظ على هويته.

ومنه فإن هذه الاستراتيجية ترتكز على بناء الانسان، استرشادا بمنظومة قيم العدل والمساواة وروح التضامن، مع التركيز أيضا على الجانب الاقتصادي، حيث اتجهت الإمارات العربية المتحدة منذ قيامها

إلى تطوير الصناعات كأحد المجالات التكاملية المساعدة على نمو الاقتصاد الوطني، ووضع حكام البلاد، قواعد سياسة نفطية تضمن الاستثمار الأمثل لعائداته في عملية التنمية الشاملة؛ ومع بداية السبعينات شهدت توسعاً في الصناعات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بالحركة الإنشائية والعمرائية، ثم انتقلت إلى المشروعات الصناعية الكبرى التي تقوم على النفط والغاز الطبيعي كمادة أولية، وحققت فيما بعد الصناعات التحويلية زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي أدت إلى تكوين قاعدة صناعية تقلل من الاعتماد على عائدات النفط الخام وتقلل من حجم الواردات من الخارج ، مما أدى إلى امتلاك قطاع صناعي متطور استخدمت فيه الأساليب الحديثة منتجاً مجموعة متنوعة من السلع والصناعات، وبذلك نجحت سياسة الدولة في بناء اقتصاد متنوع الموارد له مقومات الاستمرارية والتنوع.

وفي هذا الصدد للنموذج الاماراتي عدة مرتكزات فكرية تتمثل فيما يلي:

1. **الصدارة:** حيث تعد التنافسية والسعي لتحقيق الصدارة من أهم القيم المركزية الحاكمة للنموذج الاماراتي، أي انها تسعى نحو الافضل من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية المتميزة مع مواصلة تطوير المزايا التنافسية واطلاق المهارات الفردية في شتى المجالات.
2. **العالمية:** لم تعد الدوائر الاقليمية الخليجية والعربية والشرق أوسطية هي الاطر المرجعية للنموذج الاماراتي بل أصبحت تسترشد بالمعايير والخبرات العالمية في مختلف المجالات.
3. **التواصل:** يرتكز النموذج الاماراتي على قيم الانفتاح على العالم والتعددية والاستفادة من العولمة.
4. **الخصوصية:** حقق النموذج الاماراتي توازنا بين العالمية والخصوصية الثقافية والتشبت بالتراث الوطني والقومي والديني .

استنادا الى ما سبق، يتضح بان دولة الإمارات العربية قد قطعت شوطا واسعا وكبير في استراتيجية التنوع الاقتصادي، وبفضل سياسة اقتصادية حكيمة وواعية ومطلعة إلى تجارب الدول على المستوى العالمي لم تقف عند تلك الاستراتيجية بل انطلقت لاقتصاد ما بعد النفط وتعلن عبور التحدي إلى مجتمع المعرفة.

وفي الاخير يمكن للدول التي لا تزال تعاني من أزمات في العديد من المجالات أنه بإمكانها التطلع إلى تجارب الدول في مجال التنمية المستدامة، وانتهاج السياسة نفسها من أجل إعادة إقامة تنمية شاملة في البلاد وهذا بالتنوع الاقتصادي والتوجه إلى الاقتصاد المعرفي، سياسة تعتمد على التنمية البشرية وكذلك العدالة الاجتماعية .

المراجع:

1. محمد عبد الله يونس (2014) النموذج الاماراتي: فلسفة وأبعاد ومؤشرات تجربة التنمية في دول الامرات العربية المتحدة. مجلة اتجاهات الاحداث. م 1 ع 05 .
2. اسماعيل حمادي مجبل (2018) استراتيجية تنوع مصادر الدخل "تجربة دولة الامارات انموذجا" مجلة دنانير ع 14 .
3. النمطاوي، عنتر عبد الرزاق(2005)، استراتيجيات في ظل المتغيرات العالمية الجديدة ، مجلة البحوث الإدارية ، السنة الثالثة والعشرون، العدد 01.